

خلاصة وتوصيات محاضرة

"حتمية تحلية المياه والطاقة اللازمة لها"*

الخلاصة

تشير الدراسات الخاصة ** التي قامت بها وزارة الموارد المائية والري عن توقع عجز في موارد المياه العذبة يصل نحو ٧.٤ مليار متر مكعب/سنة عام ٢٠٠٠ يرتفع ليصل نحو ١١.٥٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥ ويزداد هذا العجز ليصل نحو ١٩.٨ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠ وبافتراض ثبوت معدلات الزيادة في احتياجات المياه العذبة فإنه من المتوقع أن يصل العجز في إمداد المياه العذبة لنحو ٣٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٤٠ يرتفع ليصل نحو ٤٦ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠، وتضيف تقارير الوزارة أنه خلال عام ٢٠٥٠ سوف تحتاج مصر لنهر نيل آخر مماثل لسد الفجوة المائية كما أشار تقرير وزارة الري والموارد المائية - الذي قامت بإعداده وحدة البحوث الاستراتيجية بالمركز القومي لبحوث المياه ص ٩- إلى أن الاحتياجات المستقبلية لتحلية المياه سوف تتزايد من ٢٣٧ ألف متر مكعب عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٥.٤٨ مليار متر مكعب في السنة عام ٢٠٢٠ وإستثمارات قدرها ٦.١٤٨ مليار دولار (٣٦.٦ مليار جنيه) مما يحتم معه تحلية مياه البحر للحصول على المياه العذبة اللازمة لسد الفجوة، وفي هذه السياق سوف تحتاج مصر لتحلية نحو ١٩.٨ مليار متر مكعب في السنة عام ٢٠٣٠، تحتاج إلى نحو ٢٢.٢ مليار دولار كإستثمارات لمعدات التحلية وتزداد لتصل نحو ٣٠ مليار متر مكعب في السنة عام ٢٠٤٠، تحتاج إلى إستثمارات تصل نحو ٣٤ مليار دولار، بينما يصل هذا الرقم نحو ٥٢ مليار دولار لتحلية نحو ٤٦ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠، ومن المتوقع أن يزداد الطلب التراكمي على الطاقة بصفة عامة وعلى الطاقة الكهربائية اللازمة لعمليات التحلية لتصل نحو ١١، ٤٣، ٢٢.٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي للأعوام ٢٠٤٠، ٢٠٣٠، ٢٠٥٠ على التوالي وذلك للقيام بعمليات التحلية وحدها، وبإضافة الطاقة الكهربائية اللازمة لعمليات التحلية المشار إليها إلى الطاقة الكهربائية اللازمة للتنمية فإن احتياجات مصر من الطاقة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه تصل تراكمياً للأعوام ٢٠٣٠، ٢٠٤٠، ٢٠٥٠ نحو ٥٨، ١٥٠، ٣٠٠ تريليون قدم مكعب على التوالي حيث تعجز مصادر الطاقة البترولية والغاز الطبيعي المتاحة عن الوفاء بتلك الاحتياجات.

بالفحم المستورد لتوليد الكهرباء وتحلية المياه على سواحل البحر الأبيض والأحمر وخليج السويس وسيناء.
٢- تنفيذ البرنامج النووي لإقامة المحطات النووية والإسراع في البدء به.
٣- التوسع في إستخدام محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه بإستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة اليوماس.

وعلى ضوء ما هو متاح من مصادر الطاقة البترولية في مصر فإنه يجب بل يلزم التوجه نحو ما يلي من إجراءات:

١- استخدام مصادر الطاقة البترولية المصرية والتي يقدر احتياطياتها بنحو ٥٠٠٠ مليون طن على أن يتم خلطها
*محاضرة الدكتور/طلعت أحمد الطباوي- جمعية المهندسين المصرية ١٥/٥/٢٠١١ بحضور السيد المهندس / حسب النبي احمد غسل أمين عام الجمعية.
** تقرير عن " تحلية المياه في مصر - الماضي والحاضر والمستقبل - يوليو ٢٠٠٦"

وأنشطة اقتصادية حديثة، مما يعمل على خفض تكلفة إنتاج مياه التحلية في مصر ويحد من البطالة بين الشباب.

٥- إن مواجهة العجز المتوقع والمتزايد في إمدادات المياه العذبة في مصر يجعل من خيار تحلية المياه أمراً حتمياً، لذا فإنه يجب إقامة محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه (محطات مزدوجة الغرض) على سواحل البحر الأحمر والبحر الأبيض وسيناء مع استخدام كافة مصادر الطاقة المتوفرة بمصر مثل الغاز الطبيعي والطفلة البترولية مع خلطها بالفحم المستورد، إضافة إلى استخدام الطاقة النووية والتوسع في استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية بشقيها الحراري والضوئي إضافة إلى طاقة البيوماس.

٦- وضع استراتيجيات جديدة للطاقة في مصر بصفة عامة والطاقة الكهربائية بصفة خاصة علي ضوء الاحتياجات الكلية لها آخذين في الإعتبار الطاقة اللازمة لعمليات تحلية المياه مع تنويع مصادر الطاقة بما يحقق أمن الطاقة والمياه بصفتها قاطرة التنمية على المستقبل المنظور ويعمل على تأمين مصادر الطاقة ويحقق المرونة الكافية لإمدادها دون إنقطاع.

٧- تبني مشروع "تحلية المياه" كهدف قومي تنموي له الأولوية القصوى ويجب الإلتفاف حوله والبدء في إنشاء جهاز قومي متخصص له يتبع السيد/رئيس الوزراء مباشرة للإشراف ومتابعة التنفيذ وتدبير الاستثمارات اللازمة لتحقيقه ضماناً للأمن القومي المصري بمفهومه الشامل والبدء في تفعيل ذلك دون إبطاء.

٨- توجيه البحث العلمي التطبيقي في مجال تكنولوجيات تحلية المياه بما يناسب البيئة المصرية مع تنمية القدرات وإعداد الكوادر الفنية اللازمة لذلك.

٤- استكمال توليفة الطاقة الكهربائية بمحطات تعمل بالغاز الطبيعي بما يعمل على التوازن المنشود بين قطاعات مستخدمي الغاز الطبيعي في قطاع الصناعة والمنزلي والتجاري بما يحقق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

التوصيات

١- ترشيد استخدام المياه والحد من الفوائد، ويجب سرعة البدء في إتخاذ كافة الإجراءات الفاعلة التي تحد من الإسراف في استخدامها وتعمل على زيادة كفاءتها عن طريق استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي المعالج وتقليل الفاقد من مياه الري واستخدام طرق الري الحديثة (الرش والتقطيط)، واستخدام سلالات حديثة من المحاصيل الزراعية الأقل استهلاكاً للمياه، والحد من زراعة الأرز وقصب السكر، وتغيير التركيب المحصولي بما يحقق التوازن المنشود بين احتياجات المجتمع وبين الإسراف في استخدام المياه.

٢- السعي والتواصل مع دول حوض النيل وخاصة دولتي أثيوبيا وأوغنده لتوفير كميات إضافية من مياه النيل من خلال مشروعات أعالي النيل، ومساعدة هذه الدول في الحصول على الطاقة الكهرومائية شريطة عدم نقصان حصة مصر من مياه النيل.

٣- إن الاحتياجات المستقبلية لتحلية المياه في مصر ضخمة وهائلة وعاجلة وتحتاج لتدخل فوري وعاجل من الدولة لدفع عجلة الاستثمار وإعطاء الحوافز المشجعة في هذا المجال الحيوي.

٤- البدء في تصنيع معدات التحلية وتوطين تقنياتها في مصر، مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة للمواطنين،